آفاق تطبيق الإستراتجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة إلى حالة الدول العربية النفطية

د. ولهي بوعلام
جامعة المسيلة
oualhib@yahoo.fr

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى تبني الدولة الحديثة لتطبيق الإستراتجية المالية الخضراء لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك ضمن مسار الاقتصاد الأخضر، في ظل التحديات التي تطرح أمام حركيتها نحو التنافسية الإقليمية والدولية. كما ستركز هذه الدراسة على دور الضرائب الخضراء والإعانات تماشيا مع ضرورة الاستخدام العقلاني للفوائض المالية في رسم الإطار التصوري البديل. وهذا بالإشارة إلى حالة الدول العربية النفطية.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية المالية الخضراء، الدور الجديد للدولة، الدول العربية النفطية.

Abstract

This study aims to highlight the extent of adoption of the modern state of the Green Financial Strategy to achieve comprehensive and sustainable development, as part of the green economy path, in light of the challenges that arise in front of mobility towards regional and international competitiveness. As this study will focus on the role of green taxes and subsidies in line with the need to rational use of financial surpluses in fee alternative conceptual framework. This reference to the case of the Arab oil-producing countries

Keywords : green financial strategy, new role of the syaye, Arab oil- countries/

1- مشكلة البحث

في ظل تعاظم متطلبات التنمية المستدامة تواجه منظمات الأعمال الخضراء تحديات جمة انطلاقا من النظرة الجديدة المتكونة من الأبعاد الثلاثة البعد الربحي، والبعد الأخلاقي، والبعد البيئي . وقد تتصادم أحيانا المتطلبات الكلية للتنمية المستدامة مع أهداف هذه المنظمات التي تحاول التكيف مع الشروط الجديدة التي يفرضها المحيط بكل إشكاله ، لذلك تجد الدولة الحديثة في إطار تجسيد وظائفها مجبرة على تبني سياسات كلية ذات المنحى المالي والبيئي لغرض الاندماج في حركية الاقتصاديات الخضراء، الأمر الذي قد ينعكس على الأداء الكلي الاقتصاد، وذلك من حيث تطبيق مدونة الضرائب الخضراء ، وتقديم الإعانات الاقتصادية. و تضطر الدولة أحيانا إلى محاولة استشراف المنظومة القانونية والتشريعية تماشيا مع الإستراتجية المالية الخضراء المتلائمة مع تحديات الاقتصاد الأخضر،مع الإشارة إلى إن الأمر يزداد تعقيدا في حالة الدول العربية النفطية التي لازالت تستنزف الثروة النفطية من جهة و تبحث عن البدائل الممكنة للتخلص من التبعية المفرطة لها من جهة أخرى، وهذا لغرض المحافظة على جزء من هذه الثروة للمستقبل و للأجيال اللاحقة.

ومن هذا المنطلق فانه يتعين طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للدولة الحديثة تبني الإستراتجية المالية الخضراء ضمن مسار تحقيق الاقتصاد الأخضر ؟

2 – أهمية البحث

تتأتى أهمية البحث من أهمية تطبيق الإستراتجية المالية الخضراء ضمن متطلبات تحقيق الاقتصاد الأخضر وهذا من خلال الدور الجديد للدولة الذي يستهدف الوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة.

3– أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها:

- توضيح مفهوم والدور الحديث للدولة
- توضيح مصطلح الاقتصاد الأخضر
- تبيان مفهوم وأهمية الضرائب الخضراء والإعانات لتحقيق التنمية المستدامة
- توضيح أهمية تبني الإستراتجية المالية الخضراء على المدى البعيد مع الإشارة إلى الدول العربية النفطية .

4 – فرضيات البحث :

- دور الدولة في ظل الاقتصاد الأخضر يتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة
- تطبيق الإستراتجية المالية الخضراء البديلة يؤدي إلى ترقية الكفاءة الاستخدامية للفوائض المالية النفطية

5– خطة البحث :

لمعالجة المشكلة السابقة ا فانه يستوجب التطرق إلى المحاور التالية :

المحور الأول: الدور الجديد للدولة في ظل الاقتصاد الأخضر

المحور الثاني : أدوات السياسة البيئية والبعد الاقتصادي للضرائب الخضراء والإعانات المالية.

المحور الثالث : ملامح تفعيل الإستراتجية المالية الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة

المحور الأول: الدور الجديد للدولة في ظل الاقتصاد الأخضر.

أولا :ادوار الدولة الحديثة في الاقتصاد

1- الدور التنموي للدولة : يتغير دور الدولة من فترة لأخرى و من مرحلة إلى مرحلة وفقا لتطور عملية التنمية و ذلك حول ركائز أساسية تتأثر و تؤثر في وظيفة الدولة في كل مرحلة تنموية، و من بين هذه الركائز**(1)**نجد الآتي :

- تنمية تلبي الحاجيات الأساسية.
- تنمية تعتمد على الذات أولا.
- تنمية ذات تكنولوجيا ملائمة
- تنمية تحافظ على الهوية الحضارية.
- تنمية بعيدة عن التبعية.

- تنمية مستقرة و متواصلة و مستقلة.

و في نظري أن دولة التنمية هذه تتميز عن باقي أشكال الدول الأخرى بخصائص لعل أهمها **(2)**:

- دولة المجتمع و ليس جهاز للنخبة.
- دولة قائمة على المشروع الحضاري الذي يجسد هوية المجتمع.
- دولة قائمة على أساس القدرة و الكفاءة.

وفي اعتقادي انه آن الأوان لتدعيم فكرة الانتقال من دولة النخبة إلى دولة المجتمع ، ذلك لان التكاليف الحضارية لاستمرار دولة النخبة كبيرة جدا الأمر الذي يتطلب قيام دولة المجتمع المرتكزة على مبادئ أساسية كبرى أهمها مبدأ الشورى ، مبدأ العدل ،مبدأ المساواة ، مبدأ الحرية ، مبدأ كفالة حقوق الإنسان **(3).**

2- الدور الإرشادي للدولة

إن الدولة بوصفها مؤسسة إرشادية و تربوية إلى جوار أنها مؤسسة سياسية و إدارية و ذات قرارات ملزمة فإنها مخولة بتعزيز منظومة القيم و الأخلاق في نفوس الناس و خاصة عندما يتعلق الأمر بالعمل التجاري ، فلابد للدولة من ترسيخ بعض القيم و منها قيمة الصدق، و قيمة الإحسان، و قيمة الإتقان و قيمة الوفاء، كما أن هناك قيم محكمة في العمل التجاري منها قيمة المحاسبة و قيمة المراقبة الذاتية و قيمة التعاون و التطوع، و قيمة الاستقامة و قيمة الإيثار و قيمة العمل**(4)**.

و يتجلى الدور الإرشادي للدولة من خلال أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها في تحقيق مجمل الأدوات الاقتصادية التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق توفير المعلومات ومساعدة الأفراد في الاستثمار الأموال بواسطة العديد من الإجراءات والآليات الرقابية المنجزة بشكل شفاف.
- أن تقدم الدولة بتخطيط استثمار الملكيات العامة فيما يعود بالنفع العام ،حيث يمكن للدولة أن تستثمر أموال القطاع العام في مشروعات تعود بالنفع للأفراد.
- استعمال الزكاة كأداة لتحفيز بعض أوجه النشاطات الاقتصادية التي يحتاجه المجتمع
- رسم السياسة النقدية في الدولة عبر سياسة الائتمان فيها وحركة النقد داخل الدولة. **(5)**

3- الدولة و النظام الضريبي الاجتماعي

إن اجتماعية الضريبة تنطلق من العلاقة التي ترتبط ما الجباية و الدولة و المجتمع ، كما يبرزه الشكل التالي :

الشكل رقم 01 علاقة الجباية بالدولة والمجتمع

و انطلاقا من إشكالية العلاقة ما بين الإيرادات و النفقات فإن إرساء هيكلة النظام الضريبي الاجتماعي للدولة يتحدد بناءا على درجة التقويم (مرتفعة / منخفضة) من جهة و على درجة التدخل (مرتفعة / منخفضة) من جهة أخرى، و انطلاقا من هذا فإنه يمكن تصور أربعة أشكال للدولة اتجاه الضرائب كما يبرزه الجدول التالي :

الجدول رقم [01] مستوى التقييم و التدخل للدولة

مستوى التدخل مستوى التقويم	منخفض	مرتفع
منخفض	حرية الدولة	أزمة على مستوى ضرائب الدولة
مرتفع	دولة مبذرة	دولة متدخلة

المصدر: Marc Leroy, Essai de sociologie de réforme fiscal ;Regards Croisés sur le System fiscal, L'harmattan ,France,2005,P : 74.

في نفس السياق يربط فرانسيس فوكو ياما بين معدل الضرائب المقتطعة ومدى قوة الدولة ، حيث يعتبر أن معدل الضرائب المقتطعة مقياسا لمدى الدولة خصوصا بالنسبة للدول ذات المستويات العليا من الناتج الإجمالي المحلي لكل فرد . إن وجود علاقة ايجابية قوية بين نسبة الاقتطاع الضريبي ومستوى التطور الاقتصادي يشير عموما إلى الآثار السلبية لمدى تدخل الدولة المفرط في شموليته ، إلا انه يتعدل على المدى البعيد بالآثار الايجابية للقدرة الإدارية الأكبر **(6)**

و لذلك يجب أن لا تبقى الدولة حبيسة الدور التوجيهي و الإرشادي يل يجب أن تؤسس لأدوار حديثة تتناسب و مدى الأثر الذي خلفته الأزمة المالية العالمية الأخيرة، و بالأخص تلك الأدوار المرتبطة بأفاق التنمية المستدامة ، ومن أهمها آفاق تطبيق الاستراتجيات المالية الخضراء .

4- الدور الرقابي للدولة في كيفية الالتزام بالقيم و الأخلاق.

تشرف الدولة على الأنشطة الاقتصادية كمراقبة الإنتاج و الإشراف على المبيعات و منع أنواع الغش في المبيعات أو الأوزان أو الأسعار و احتكار السلع و مراقبة الأسباب التي تؤدي إلى حفظ الصحة العامة**(7)**

و في رأيي أن الرجوع إلى مؤسسة الحسبة التي عرفتها العصور الإسلامية الذهبية يعد الوسيلة الأجدر بالتطبيق في الوقت الحالي لما لها من أهمية في القضاء على الفساد الاقتصادي ، بل أن وجود مؤسسة الحسبة يساهم في زيادة عوائد الاقتصاد الوطني الناتجة عن رفع كفاءة الأداء و زيادة عناصر الإنتاج و سيادة المناخ الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الإيجابي المحفز الذي يساعد على إحداث حركية اقتصادية إيجابية**(8)**.

5- دور الدولة في ضمان حيوية الحركية الاقتصادية

وتجلى هذه الفكرة في أهمية الإنفاق العام و التأثير على حجم الطلب بواسطة أدوات السياسة المالية بصفة عامة و السياسة الجبائية بصفة خاصة. وفي اعتقادنا إن هذا الدور قد تعاظم بشكل رئيسي بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة ، حيث أصبح من واجب الدولة أن تكون هي السوق الأعظم وان تضمن ديناميكية الحركية الاقتصادية .**(9)**

6- دور الدولة في إقامة الشراكة الذكية خدمة للإبداع الاقتصادي والمالي.

إن إقامة الشراكة الذكية هذا يندرج في تكامل اقتصادي يزداد اتساعا أكثر فأكثر و يرافق هذه التحولات اقتصاد المعرفة مع إزالة الطابع المادي المتنامي للمبادلات ولخلق القيم المضافة الحاسمة في ميدان الإبداع و معالجة نشر المعرفة ، و تصبح الجاذبية و التنافسية ضرورة للانخراط في هذه الحركيات الجديدة .

إن النمو الاقتصادي المرتكز على التكنولوجيا يعد ظاهرة فريدة من نوعها ، ذلك إن الدول التي تتمتع بالتقدم التكنولوجي أكثر ملائمة لمزيد من الابتكار مما يؤدي إلى اتساع الهوة بين من يمتلكون التكنولوجيا و من لا يمتلكونها ،و يتطلب الإيداع الاقتصادي و المالي المتركز على الابتكار التكنولوجي المزيد من عناصر البنية التحتية المادية ، و المالية ، و الاجتماعية و يظهر تزايد هذه المتطلبات أكثر مع الدول المتقدمة ، أما الدول النامية التي تتلمس طريقها في ظل موارد محددة واحتياجات متعددة فسوف تفشل في الابتكار

و الأسوأ من هذا انه مهما حظيت هذه الدول بمواهب فإنها معرضة للإغواء الخارجي و لهذا فانه بات الضروري على الدول النامية الاندماج في مركبة الشراكة الذكية التي تعد بتحقق أقصى درجات التأثير لأنها تستطيع أن تساعد على توحيد الاهتمامات و تشكيل موقف و عمل مشترك للقيام بأفعال جماعية لغرض مواجهة أية تأثيرات خارجية**(10)**

7- دور الدولة في حماية الأسواق التجارية و تأمين المنافذ المالية وذلك عن طريق:

- مواجهة الإغراق
- تنفيذ تدابير الحماية
- متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر.
- مكافحة تبيض الأموال وتحويلها .

ثانيا : دور الدولة في ظل الاقتصاد الأخضر

في إطار البحث عن نظام اقتصادي جديد لايكون الوصول إلى الثراء المادي فيه بالضرورة على حساب تنامي المخاطر الضريبية والندرة الايكولوجية ، والمفارقات الاجتماعية ، فانه ينبغي التفكير في إعادة توجيه الاستثمارات العامة بما ينعكس إيجابا على ترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد تماشيا ومتطلبات الاقتصاد الأخضر .

ولذالك يعرف برنامج الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر على انه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية ، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة المورد الايكولوجية ، غير إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب ظروفا تمكينية معينة تتشكل من اللوائح والسياسات والدعم المادي والحوافز والهياكل القانونية والسوقية الدولية وبرتوكولات المساعدات والتجارة ، ولذلك فان أهم قيمة يدرك أهميتها مفكرو الاقتصاد الأخضر هو قيم الرأس المال الطبيعي والاستثمار فيه**(11)**.

أن الدول و المؤسسات تسعى جاهدة في البحث عن أفضل الطرق و السبل لتحقيق الاقتصاد الأخضر تتزايد يوما بعد يوم بالعمل على تخصيص الموارد بكفاءة فضلا عن تعظيم المنافع الاجتماعية أخذا بعين الاعتبار الأهداف الرئيسية التالية:

-تعزيز النمو الاقتصادي .

-زيادة فرص العمل خلق الوظائف الخضراء .

-تحقيق إمكانية الميزة النسبية في الأسواق العالمية .**(12)**

في ذات السياق جعلت جمهورية كوريا من النمو الأخضر الموضوع الرئيسي للإستراتجية الائتمانية الوطنية لديها و بغية التوسع في " الصفقة الخضراء الجديدة " و هي عبارة عن مجموعة من التدابير لمواجهة الأزمة الاقتصادية ، عكفت الحكومة على مباشرة إستراتيجية طويل الأجل تتعلق بالنمو الأخضر و استثمرت 91تريلون كوري (84 مليار دولار) . (**13**)غير انه في الأخير لا يمكن أن يختلف اثنان على أن جودة البيئة ترتبط خطيا مع التلوث **(14).**

أما بالنسبة للدول العربية فان معظمها يعاني من ارتفاع تكلفة الآثار البيئية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وقد تصل إلى 15.04% في اليمن ، تليها الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة تصل إلى 5.36 % في مجال المياه والصرف الصحي ، في حين أن تكلفة التلوث الصحي في العراق تصل إلى 2.82 %، بينما تسجل جزر القمر اعلي نسبة في مجال تأكل التربة إذ تصل إلى 3.86 % مثل ما يبرزه الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : تكلفة الآثار البيئية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 –بعض الدول العربية -

الدولة	التلوث الصحي	المياه والصرف الصحي	تأكل التربة
الجزائر	0.97	0.37	0.37
جزر القمر	-	0.52	3.86
مصر	2.02	0.49	0.88
العراق	2.82	0.83	1.82
الأردن	1.32	0.57	0.67
تونس	0.67	3.99	1.44
اليمن	0.57	15.04	1.23

الضفة الغربية وغزة	0.76	5.36	1.37

المصدر : عن تقرير التنمية العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2013 - بتصرف-

المحور الثاني: أدوات السياسة البيئية والبعد الاقتصادي للضرائب الخضراء والإعانات المالية.

أولا :السياسات الاقتصادية و المشكلات البيئية

1 – أثر السياسات الاقتصادية على البيئية

إن لأدوات السياسة الاقتصادية انعكاس كبير على الكثير من القطاعات و من الأهمية يمكن الإشارة إلى العلاقة بين هذه السياسيات و البيئة و التي تظهر في شكل روابط يستخدمها صانعوا السياسات و الجدول الموالي يبين الروابط الشاملة البيئية .

الجدول رقم 3 : السياسات الاقتصادية والمشكلات البيئية

السياسة الاقتصاديـــــــــــــــة	الانعكاسات البيئية المحتملة	شروط تدخل السياسات لتسهيل الانعكاسات البيئية الايجابية
السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الإنفاق الحكومي و زيادة الشفافية و إصلاح النظم الضريبية	– الضغط على استعادة التكاليف الأعلى في الخدمات و تحسين آلية جمع الضرائب و هو آثر إيجابي . -انخفاض في الاتفاق على البيئة التحتية للبيئة و حماية الموارد الطبيعية و تعزيزها و استخدام أكثر كفاءة للموارد الطبيعية و تخفيض التلوث و هذا كذلك أثر ايجابي . -زيادة التلوث بسب استبدال الوقود الوسخ .	-الظروف التطبيقية و المؤسسية و التطبيق الملائم لنفقات و ضرائب المستخدم -حماية النفقات الاجتماعية و البيئة الحساسة . – الإلغاء و الكامل للدعم و إدخال الأسعار التي تعكس التكلفة الاقتصادية – حماية الفقراء .

المصدر : الاقتصاد البيئي ، منصور اوسرير .أحمد حمو . دار الخلدونية ، الجزائر 2010 ص 56 –بتصرف – من الباحث

2– الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية

تعمل الأدوات الاقتصادية على إدخال الآثار الخارجية عن المشاكل البيئية و عدم الأخذ بعين الاعتبار للتكاليف الاجتماعية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على قوي السوق و ذلك من خلال التأثير على نفقة الإنتاج التي تنتقل كلا أو بعضها إلى أثمان السلع و الخدمات المنتجة و من ثم تؤثر على هيكلها النسبي و هذه بدورها قد تؤثر على حجم الاستهلاك عن طريق ما يعرف بالحوافز و المثبطات و تنقسم هذه الأدوات إلى ثلاثة أقسام **(15)**

- الضرائب الخضراء
- الإعانات الخضراء
- الاعتمادات الخضراء

وفي اعتقادي انه يجب التركيز على الضرائب الخضراء لما لها من أثار مالية مباشرة على تطور الاقتصاد الأخضر ، إضافة إلى الإعانات القروض بشروط مواتية للسياسة البيئية .

ثانيا : البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء والإعانات

1-1 : مفهوم وأهداف الضرائب الخضراء

حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تم تصنيف الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة إلى ضرائب و غرامات كفئة أساسية نظرا لتأثيرها وتكرار تطبيقها.

فالضرائب هي المدفوعات الإلزامية غير المعوضة التي يعود ربحها إلى الميزانية العامة وقد تخصص لغايات غير مرتبطة بأساس فرض الضريبة.

و الضرائب الخضراء هي تلك الضرائب و الرسوم المفروضة من طرف الدول بغرض التعويض عن الضرر الذي يتسبب فيه التلوث على اعتبار أن الحق في البيئة هو الحق لجميع الأفراد و من ثم فإن أهداف الضرائب الخضراء تتمثل فيما يلي: (**16**)

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الجباية البيئية من إجراءات عقابية سواء إذا كانت غرامات حالية ،أو عقوبات جنائية.
- تصحيح نقائص السوق إذا أضحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين وكذا ضعف الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة.
- ضمان بيئة صحية لكل شخص في المجتمع.
- غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع و العالم.
- تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.

ولذلك فان من أهم أدوات النظام الضريبي التي يمكن الاعتماد عليها في مكافحة مشكلة التلوث البيئي و الحد من آثارها السلبية ، للاستجابة في نهاية المطاف لمتطلبات التنمية المستديمة هي :

- الضرائب على النفايات الناتجة عن ممارسة بعض الأنشطة و القيام ببعض الأفعال.
- مجموعة أخرى من الأدوات من قبيل السماح للوحدات الإنتاجية التي تقتني أدوات و معدات وتكنولوجيا جديدة تقلل من التلوث البيئي الاعتماد على تقنية الامتلاك العجل ومعونات الاستثمار(**17**)

إن فلسفة الجباية البيئية تعتمد بالأساس على مبدأ " من يلوث يدفع" وقد تتميز الإيرادات الناتجة عنها بخروجها عن مبدأ " عمومية الميزانية" وبمقتضاها لا يتم تخصص الإيرادات السيادية العامة غير أننا نجد أن الضرائب البيئية يخصص إيرادها للاستعمال في الأغراض البيئية.

2-1 :تحديد الوعـــاء الضريبي البيئي

- **اختيار المادة الخاضعة**

إن اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة، في مجال تحديد ضريبة التلوث يجب أن يؤسس على أساس وجود علاقة واضحة ومنطقية بين واقعة التلوث و تأثيرها المادي الملموس، أي يتعين تحديد العناصر داخل الوعاء بشكل محدد ودقيق وأن تعطي تعريفات موحدة داخل نطاق الحدود الجغرافية. ولذلك فإن العناصر التي قد تشمل الوعاء الضريبي البيئي تتكون من الانبعاثات ، العوادم ، التدفقات و المخلفات الصلبة

و السائلة التي يلقى بها في البيئة.

للإشارة إلى أن هناك من يدعو إلى تأسيس ضرائب على الكربون في مقابل الالتزام بتقليص الانبعاث ويقدمون لتلك المبررات التالية: **(18)**

- أنها توفر ميزات إدارية أوسع ومن ناحية المبدأ يمكن طرح الرسوم على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال نظام الضرائب القياسية مع العلم أن إحدى التقديرات النسبية للولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى أنه من شأن فرض الضريبة الكربونية على 2000 جهة يغطي كامل استهلاك الوقود الحضري تقريبا.
- الحد من الآثار السلبية لتدخل أصحاب المصالح الخاصة حيث لا مجال للتلاعب في أنظمة الالتزام بحد أعلى للانبعاث.
- إمكانية التنبؤ بالسعر.
- تحقيق عائدات كبرى لان القاعدة الضريبية (الوعاء) للكربون كبيرة للغاية ومن شان هذا أن يخفف العبء على باقي أنواع الأوعية الضريبية الأخرى.
- المواد التي تستخدم كمدخلات في العملية الإنتاجية تعرف كونها مصدر تلوث.
- المنتجات النهائية التي يؤدي استهلاكها على تخفيض جودة البيئة.
- **تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة:**

في ضريبة التلوث يكون الجزء الذي تفرض عليه الضريبة هو الجزء الذي يتعدى مستوى معين أي عندما تتعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر. ويقصد بتكلفة الضرر هي التكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة عملية التلوث التي يتحملها المجتمع في محاولته لتخفيض التلوث**(19)**.

- **تقدير وعاء الضريبة :**

للوصول إلى تقدير لوعاء ضريبة التلوث يتسنى لجهة الاختصاص صياغة وحدات الضرر وترجمتها على شكل جداول ومعادلات تحسب على أساس أهمية المخاطر الناتجة عن كل نوع من أنواع الملوثات.

3-1 : دراسة تجربة منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية

في عام 1987 قامت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بإجراء مسح على 14 دولة اتضح أنه من بين 153 حالة تطبيقية لأدوات السوق في معالجة التلوث البيئي وجدت 81 حالة منها اعتمدت على ضرائب التلوث، وقد كانت تلك الضرائب أو الرسوم حافزا حقيقيا على تحسين جودة البيئة، إلا أن بعضها قد حقق موردا ثم استخدامه في تمويل الإنفاق العام على برامج حكومية، جزء منها على الأقل يتعلق بتحسين البيئة.

وإذا أردنا معرفة مدى مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول الإتحاد الأوروبي فالجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم : [4] نسبة مساهمة الضرائب الخضراء في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الأوروبية

الـــــدولـــــة	2008	2009	2010	2011
بلجيكـــــا	% 2.00	% 2.00	% 2.1	% 2.1
ألمانيـــــا	% 2.3	% 3.00	% 3.00	% 2.46
فـــــرنسا	% 1.80	% 1.80	% 1.80	% 1.80
إيطاليـــــا	% 2.50	% 2.70	% 2.60	% 2.80
الدانمارك	% 4.20	% 4.00	% 4.00	% 4.10
هولندا	% 3.90	% 4.00	% 4.00	% 3.90

المصدر239: p, 2013 , European commission , Taxation trends in the European Union : Eurostat

وما يمكن ملاحظته أن نسبة الرسوم البيئية من خلال الجدول تنحصر بين 2% و 4 % .وتحتل كل من الدانمرك وهولندا وإذا أردنا معرفة أهميةالضرائب الخضراء كنسبة من إجمالي الضرائب في بعض دول الاتحاد الأوروبي نجد التالي :

الجدول رقم : [5] نسبة مساهمة الضرائب الخضراء في إجمالي الضرائب لبعض الدول الأوروبية

الـــــدولـــــة	2008	2009	2010	2011

بلجيكـــــا	% 4.40	%4.70	% 4.70	%4.70
ألمانيـــــا	% 5.70	% 5.90	% 5.80	% 5.80
فـــــرنسا	% 4.10	% 1.80	% 1.80	% 1.80
إيطاليـــــا	%5.90	% 6.20	%6.20	% 6.50
الدانمارك	% **8.80**	% 8.30	% 8.40	% 8.50
هولندا	% 9.90	% 10.40	%10.30	% 10.10

المصدر Eurostat : Taxation trends in the European Union , European commission , 2013 ,p :239

وتجدر الإشارة إلى أن نظام المعلومات الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يستخدم تعريفا أوسع نطاقا للضرائب البيئية أو الايكولوجية بحيث تتضمن كافة الضرائب ذات الصلة بالبيئة والمفروضة على المنتجات والملاحظ إن استحداثها وتطبيقها يحتاج إلى:**(20)**

- ضرورة تدخل الدولة بشكل مباشر في حماية البيئة
- ضرورة توفر تقنيات قياس درجة التلوث .
- ضرورة عقد اجتماعي لمكافحة التلوث البيئي .
- عدالة متخصصة في المسائل البيئية .

4-1 : الإصلاحات الضريبية الخضراء :

قامت العديد من الدول بإصلاحات ضريبية بهدف إدراج الضرائب البيئية ن وكانت الاتجاهات العامة لهذه الإصلاحات كالتالي:**(21)**

- إزالة وتعديل الإعانات أو الأحكام الضريبية ذات الآثار البيئية .
- إعادة هيكلة الضرائب لمراعاة الاعتبارات البيئية .
- إدخال ضرائب جديدة .

وبتحليل الإصلاحات الرائدة في هذا المجال في دول كالدانمرك وهولندا نجد أنها تنطلق من الأرضية التي وفرها بروتوكول كيوتو ،وكذا الاتفاقيات الدولية الأخرى الرامية إلى تخفيض انبعاثات الغاز والاحتباس الحراري ، مع الإشارة إلا أن استحداث ضرائب على ثاني اوكسيد الكربون تعد القاسم المشترك لكافة الإصلاحات الضريبية الخضراء .

2-1 : مفهوم وأهمية الإعانات الخضراء تعرف الإعانات المرتبطة بالبيئة بأنها كل شكل من إشكال الدعم المالي والتشريعي من اجل ترقية تنافسية بعض المنتجات أو المناطق لتأهيلها بيئيا . ولذلك فان الأثر البيئي يرتبط بعد عوامل لاسيما **(22)**

- طبيعة الإعانة وهيكل السوق ، ودرجة التنافسية
- طبيعة المشاكل البيئية

- طبيعة السياسة البيئية

ويمكن ترجمة الأثر البيئي للإعانة في الشكل الموالي

الشكل رقم[2] .الآثار البيئية للإعانات.

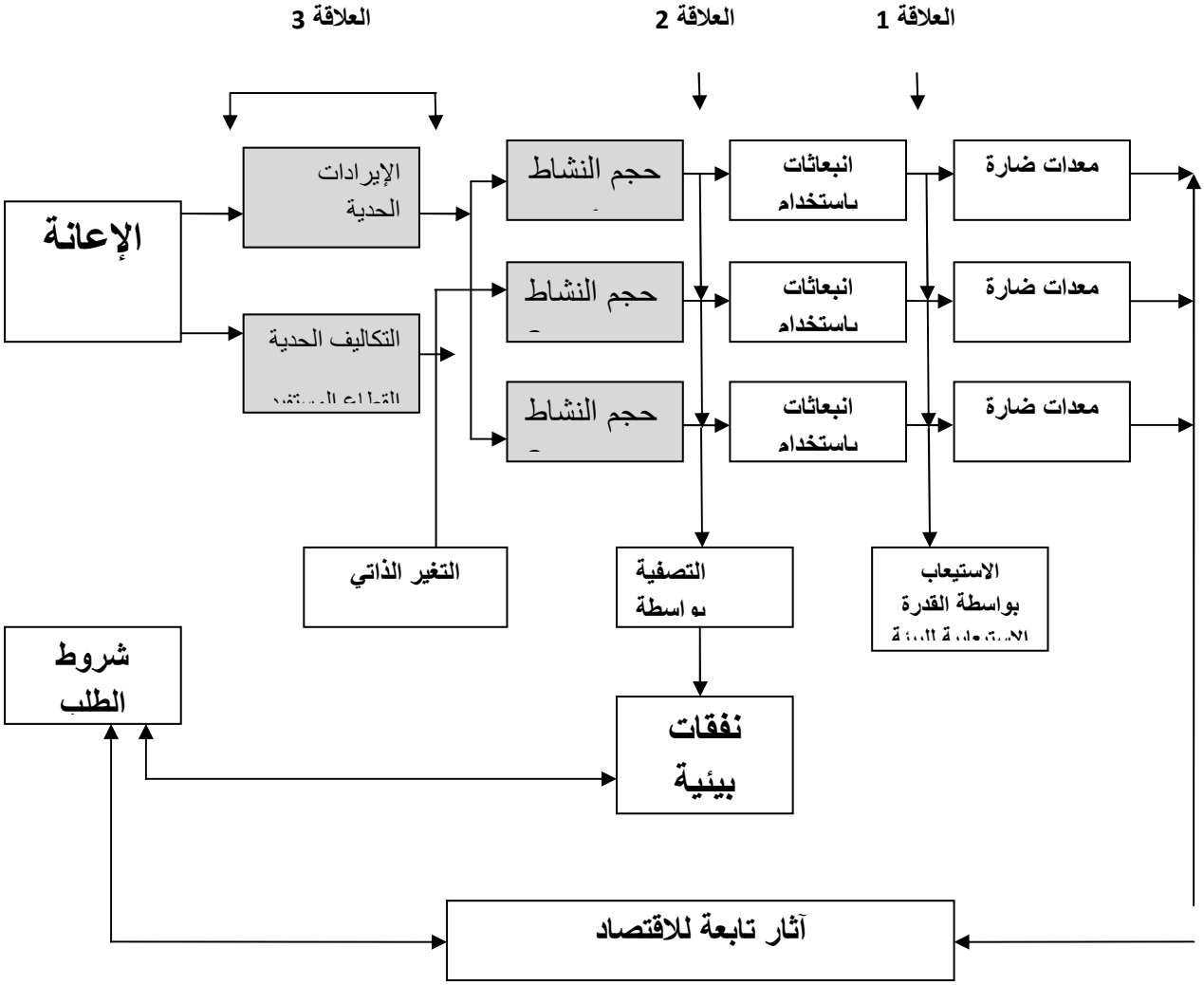

1- المصدر Jean –Philippe , Une fiscalité négative : les subventions nuisibles a l'environnement ,Finance Publique N^0 114 ,L.G.D.J ,France 2011 , p : 34-35 .

1-3- آثارا لإعانات الخضراء

يمكن أن تعتبر الإعانات الخضراء إما فرصة أو تحديا ـــ، و هذا يتوقف على الإستراتيجية المعتمدة لتطبيقها ،و صحيح انه أن البلدان النامية يجب أن تدرك أن البلدان الصناعية يجب السعي إلى تحسين الأداء البيئي للمنتجات و عمليات الإنتاج ، إلا الإعانات المقدمة فيها . و لا يمكن للبلدان النامية في الجنوب تفرض معايير بيئية تستطيع أن تطبقها بفضل الدعم الصناعي أو أن تتحمل هذه الإعانات بسبب افتقارها للموارد المالية و الفنية و البشرية التي تدعم الاستثمار أو الابتكار الأخضر .

اقترح خان و آخرون نهجا مثيرا للاهتمام ، يستند إلى تصنيف الإعانات إلى ثلاث فئات ، هي الجيدة و الرديئة و القبيحة و في هذا السياق ، تشمل الإعانات الجيدة مختلف التدابير المعتمدة مثلا لتشجيع الأنشطة المستدامة مثل البحث و التطوير في التكنولوجيا البيئية ، أما الإعانات الرديئة فهي تلك التي تخفض تكلفة الوقود الاحفوري أو مبيدات الآفات و تسير عموما في الاتجاه المعاكس لما يقترحه الاقتصاد الأخضر .

و الإعانات القبيحة تؤدي إلى سياسات مبهمة يمكن أن ينجم عنها أثار ايجابية أو سلبية ، مثل الإعانات المقدمة للأسمدة و الكفيلة بزيادة إنتاجية الأراضي و لكنها تزيد من تلوث المياه ، و في السياسات الوطنية الرامية إلى تطوير الاقتصاد الأخضر ، الأولوية إلى الإعانات الجيدة من خلال وضع إستراتيجية اقتصادية متماسكة و مستدامة (**23**) ينبغي إعطاء

المحور الثالث : ملامح تفعيل الإستراتجية المالية الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة

أولا: الأدوات السياسية الرامية إلى تحقيق الاستدامة البيئية

يمكن للحكومات بجمعها بين الأدوات السياسية أن توفر حوافز لاعتماد ممارسات خضراء في مكان العمل و استثمارات في منتجات و خدمات خضراء جديدة و تمثل الأدوات السياسية المعتمدة عاملا هاما من العوامل المحددة لطبيعة و مدى تأثير تدابير الاستدامة البيئية في المستقبل و من الممكن أن تشمل هذه الأدوات ما يلي : (24)

- الأدوات القائمة على السوق مثل الضرائب و الرسوم و التراخيص القابلة للتداول و الأسعار المضمونة و الإعانات و القروض بشروط مؤاتية و تعزز هذه الأدوات إشارات السوق مثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية النادرة ، أو تزايد طلب المستهلك على المنتجات و الخدمات الخضراء. ومن الممكن إن تنشط هذه الأدوات الابتكار و القدرة التنافسية في المجال التقني إذ توفر حوافز للاستثمار الخاص و خضرنة المنشات. ومن الممكن أيضا تعديل، أو تخفيض الإعانات المقدمة أصلا على المياه والطاقة و المواد الخام التي تعيق الفعالية البيئية في المنشات و الأسر، غير آن نجاح الأدوات القائمة على السوق يتطلب نظاما فعالا للرصد و جمع الإيرادات و ا لإنفاذ .
- الأدوات التنظيمية مثل القواعد و المعايير و سياسات الحد من الانبعاثات ،و الحصص و الاختصاصات و كذلك القوانين و اللوائح الوطنية ،أو الإقليمية مثلا استدامة الكتلة الاحيائية والمواد المتجددة الأخرى.
- الاستثمارات العامة تؤدي في حالات عديدة إلى تطور بيئة تحتية ذات تأثير قليل على البيئة ا والى إعادة تأهيل الموارد الطبيعية مثل الإحراج أو الأنهار أو المناطق الساحلية .
- سياسات المشتريات مثلا بإمكان الحكومات عند شراء السلع إن تفضل المنتجات المصممة تصميما أكثر سلامة بيئيا
- الأدوات القائمة على المعلومات مثل وضع العلامات الايكولوجية وإذكاء الوعي والإنشاء العلني ، ويمكن أن تكون هذه الأدوات فعالة أيضا إذا اقترن استخدامها بتدابير أخرى مثل الضرائب البيئية ومن الممكن الاستفادة أيضا من إنشاء مؤسسات لدعم الصناعات ومساعدة المنشات على استيفاء المعايير والحصول على الشهادات .
- المبادرات الطوعية التي يمكنها أن تخفض التكاليف الإدارية وتكاليف الإنفاذ .
- الأدوات القائمة على استحداث الوظائف الخضراء التي تسهم في الحفاظ على نوعية البيئة أو استرجاعها ، سواء في الزراعة ،أو الصناعة ،أو الخدمات ، أو الإدارة. (25)

ثانيا : الاستخدام العقلاني للمورد المالية المتاحة

إن الاستخدام الاقتصادي الجيد للموارد المالية المتاحة في إطار معايير التنمية الاستدامة يقتضي توجيهها إلى الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والترابط مع باقي قطاعات الاقتصاد(26)

مع مراعاة الشروط البيئية من حيث ترقية الاستثمار الأخضر في مجال إنتاج وتسويق السلع الصديقة للبيئة . وفي اعتقادي إن اقتطاع جزء من العائدات البترولية– حالة الدول النفطية –وإدراجها في صندوق جديد يدعى الصندوق الأخضر يعد خيارا

عمليا للبدء في تطبيق الإستراتجية الخضراء وستكون أهم توظيفا ته دعم المؤسسات الاقتصادية الصديقة للبيئة حفاظا على ربحيتها في مواجهة مخاطر بيئة الإعمال والمنافسة الشرسة .وذلك من خلال تنفيذ الإستراتجية الخضراء التالية :

1- : الإستراتيجية المالية الخضراء في مجال الطاقات البديلة المتجددة و غير المتجددة حالة الدول العربية

1-1 :إستراتجية البيئة والتطبيقات الخضراء في دولة الإمارات العربية المتحدة -نموذجا-

لقد اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة عند تطويرها لإستراتيجيها الخاصة بالبيئة والتطبيقات الخضراء توجهات متعلقة بالتنمية الخضراء ضمن إستراتجية شاملة تسعى إلى تحقيق ستة أهداف إستراتيجية كالتالي: (27)

الهدف الأول: تعزيز التنافسية الاقتصادية ودعم الابتكار

الهدف الثاني: جذب الاستثمارات وخلق فرص عمل للمواطنين

الهدف الثالث: تحقيق جودة حياة عالية مستدامة

الهدف الرابع: تحقيق كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية

الهدف الخامس: تعزيز الأمن الوطني في مجالي الطاقة والمياه

الهدف السادس: تعزيز سمعة الدولة عالمياً والحفاظ على المركز القيادي في أسواق الطاقة العالمية .

إضافة إلى ذلك فان دولة الإمارات العربية المتحدة وضعت برنامجا استراتجيا لتأهيل كافة القطاعات للحصول عل شهادة الايزو لنظام الإدارة البيئية 14001 .

2-1 : أفاق الإستراتيجية الخضراء في الدول العربية النفطية سنة 2032

بالرغم من أن الثروة البترولية تعتبر المصدر الأول للطاقة في أغلب مجالات التنمية إلا أن بعض المؤشرات توحي بتقادم هذا المصدر الهام من الطاقة حيث درجة الغناء من جهة و من حيث درجة تلوث البيئة من جهة أخرى.(28)

و لذلك فإنه ينبغي التفكير إلى ما بعد هذه المرحلة من خلال استغلال الموارد المتاحة و استثمارها في مجال الطاقات البديلة المتجددة و غير المتجددة و ذلك بالتركيز على :

- الطاقة الشمسية .

-الطاقة المائية .

--طاقة الرياح .

--طاقة الحرارة الجوفية .

--طاقة الكتلة الحيوية .

- -الطاقة النووية .

للإشارة أن الاستثمارات في الطاقة المتجددة شهدت نموا في العالم خلال الفترة 2006-2009 بمعدل نمو 33 % بالرغم من أزمة الكساد العالمي.(29)

إن أفاق الإستراتيجية الخضراء في الدول العربية فيمكن ترجمتها في الأهداف العامة الممتدة إلى غاية 2032 عند بعض الدول كالمملكة العربية السعودية فيمكن ترجمتها في الجدول التالي :

الجدول رقم:6 الأهداف العامة لحصة الطاقة المتجددة في الدول العربية المصدرة للنفط

الدول المصدرة للنفط	الجزائر	6 في المئة من الكهرباء المنتجة عام 2015، 15 في المئة عام 2020، 40 في المئة عام 2030 ، منها 37 في المئة شمسي (خلايا كهروضوئية ومركزات) ، 3 في المئة رياح
	البحرين	5 في المئة عام 2020
	مصر	20 في المئة من الكهرباء المنتجة عام 2020 ، منها 12 في المئة رياح
	العراق	2 في المئة من الكهرباء المنتجة عام 2016
	الكويت	5 في المئة من الكهرباء المنتجة عام 2020، و 10 في المئة عام 3030
	ليبا	3بالمئة من الكهرباء المنتجة عام 2015 ، و 7 في المئة عام 2020 و 10 في المئة عام 2025
	عمان	10 في المئة عام 2020
	قطر	2 في المئة على الأقل من الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية عام 2020
	السعود	20 في المئة من الكهرباء المنتجة عام 2032
	السودان	--
	سورية	--
	الإمارات	دبي : 5 في المئة من الكهرباء المنتجة عام 2030 ، و اب ظبي : 7 في المئة من الكهرباء المنتجة عام
	اليمن	15 في المئة من الكهرباء المنتجة عام 2025

المصدر :عن تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية،البيئة العربية خيارات البقاء لسنة 2012 ، ص : 77 بتصرف

2- : إرساء قواعد نظام المحاسبة الخضراء :

بعد أن ظهرت المحاسبة الخضراء على المستوى المؤسسات بإدراج البعد البيئي في نظمها المحاسبية أو ما يصطلح بالمحاسبة الخضراء أو ما يسمى بالمحاسبة على البيئة .

إن نظام المحاسبة الخضراء ظهر حديثا و مازال يتطور من حين لأخر و يتضمن المظاهر للنشاط الإنتاجي للمؤسسة على المستوى الكلي و في الواقع أن المؤشرات القياسية التقليدية من الناتج المحلي الإجمالي تنظر للأداء الاقتصادي من خلال عدسة مشوهة خصوصا أن مثل هذه المؤشرات لا تعكس مدى ما تستنزفه عمليات الإنتاج و الاستهلاك من موارد رأس المال الطبيعي .

و في الوضع التالي تقيم التغيرات الحادثة في أرصدة رأس المال الطبيعي بقيمة مالية و تدخل ضمن الحسابات القومية و كلما اتسع استخدام مثل هذه المقاييس كلما أضحت لدنيا مؤشرات أصدق للمستوى الحقيقي لنمو الدخل و الأعمال و قابلية النمو و ذلك باعتبار أن نظام المحاسبة الخضراء أر محاسبة الثراء الشامل هي أطر متاحة .

3-: **الاستثمار في مجال الرأس المال الطبيعي وذلك عن طريق :**

- – الحد من إزالة الغابات مع استعادة جدواها الاقتصادية
- تحقيق مستويات من الصيد على المدى البعيد
- – التركيز على صغار الملاك في المجال الزراعي لمكافحة الفقر

4-: الاستثمار في مجال إدارة المخلفات والنفايات بكل أشكالها كالتالي :

- – إعادة الاستخدام والتدوير .
- – ترقية وظائف هذا القطاع إلى وظائف خضراء .

5 – **: تحسين كفاءة الطاقة في قطاع النقل عن طريق :**

- – ضرورة الانتقال إلى الوقود النظيف
- ضرورة الانتقال إلى النقل العام الغير معتمد على المحركات مع ملاحظة انه من المنظور العالمي تبين إن استثمار 24 من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنويا في الفترة 2010 -2050 بقيمة تبدأ من نحو 195 مليار دولار في قطاع النقل يمكن أن يساهم ذلك في تقليل الوقود الناتج عن البترول بنحو 80% عن نهج العمل المعتاد في حين يزيد التوظيف بنسبة 10 %.**(30)**

6 – **: الاستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم**

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر قد يستلزم تدعيم القدرة لحكومية على تحليل التحديات وتحديد الفرص وترتيب أولويات التدخلات ، فعلى سبيل المثال لقد تم استخدام الضرائب الخضراء بنجاح من قبل العديد من الدول النامية غير أن تنفيذ وإدارة مثل هذه الضرائب قد يمثل تحديات بما قد يستلزم تعزيز القدرة الإدارية للمساهمة في تكوين العمال للانتقال إلى إرساء قواعد الطاقات المتجددة على سبيل المثال لاالحصر.

7- **تفعيل السياحة البيئية :**

إن الهدف الأول للسياحة البيئية هو تعلم قيمة الطبيعة وذلك عن طريق الدفع بالجمهور إلى المحافظة على الطبيعة وجعلها كمتاحف مفتوحة وهو ما يتجلى في إقامة المحميات الطبيعية للحيوانات البرية ، او الشعاب المرجانية تحت البحر لتكون أقطابا سياحية تحافظ على البيئية وتدر أموالا.

8 – **: تقوية الحوكمة الدولية :**

إن تقوية الحوكمة الدولية يكون عن طريق تطبيق الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الإطراف التي تقيم الإطار القانوني والمؤسسي للتعامل مع التحديات البيئية العالمية .

ثالثا: إرساء سياسة الإعانات الخضراء – الحوافز الضريبية لخضراء

ترتكز السياسة الضريبية اليوم على مجموعة من الأدوات وهو ما يعبر عنها « بالنفقات الضريبية» التي عادة ما تستخدم في عمليات دعم الاستثمار الأخضر وتأهيل المؤسسات الاقتصادية بيئيا على نحو يزيد من التكيف و التنافسية، ومن بين أهم الأدوات نجد ما يلي :

1- الإعفـــاء الضريبي :

الإعفاء الضريبي «هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة**(31)**

وهناك نوعان من الإعفاء، إعفاء دائم و إعفاء مؤقت ويرتبط بمكان فرض الضريبة (موطن التكليف) أو بأهمية النشاط الممارس ، ومدى تأثيره في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

وقد يسمى الإعفاء الضريبي في بعض الأدبيات الضريبية " بالإجازة الضريبية وهي تتعلق بمنح المشروعات الاستثمارية إعفاءا ضريبيا لعدد من السنوات ، وهي بذلك تمثل حافزا ضريبيا للاستثمار بحيث تزيد من العائد الصافي وتحقق سيولة ذاتية للمشروعات في بداية حياته الإنتاجية و من بين الآثار الإيجابية للإجازة الضريبية نجد الآتي:**(32)**

- زيادة العائد الصافي المتوقع أن يحصل عليه المستثمر.
- تحقيق سيولة ذاتية للمستثمر.
- يمكن أن يتغير الهيكل التمويلي في صالح التمويل الذاتي.

ولذلك فانه يتوجب على الدولة إعفاء كل المؤسسات التي تستطيع أن تنتج وتسوق المنتجات الصديقة للبيئة على أن يكون هذا مشروطا بمسك نظام المحاسبة الخضراء وفي ذات السياق فانه يتعين على هذه المؤسسات تبني الإستراتجية التي تؤدي أي زيادة الربحية والقيمية البيئية كالتالي :**(33)**

- **التعريف** ، أي وصف المعضلات البيئية بعناية .
- **المعلومات** ،أي الحصول على الحقائق والبيانات التي تحتاج إليها .
- **المنتفعين**، أي تحديد الإطراف التي يجب مراجعة مصالحها بأفضل صورة عند اتخاذ أي قرار.
- **الإذعان**، أي التأكد من الالتزام بالقانون والتشريعات البيئية .
- **الطاقة** ،أي إمكانية تحقيق الفعاليات بتوفير أو تدوير الطاقة .
- **الموارد** ، أي إمكانية توفير أو تدوير المواد التي تستخدمها .
- **البيئات الملائمة** ، أي إمكانية تسويق المنتجات والخدمات في المواضع البيئية الملائمة .

2- التخفيضات الضريبية :يمكن تقسيم التخفيضات الضريبة إلى الأنواع التالية :

أ– التخفيضات المتعلقة بالمعدل : يجب أن تتضمن السياسة الجبائية أدوات تؤدي إلى تخفيض معدلات فرض الضريبة على الأرباح وبعض الرسوم وذلك لكل المؤسسات التي تدرج العامل البيئي في المحاسبة والتي تسعى في نفس الوقت إلى تبني الإدارة البيئية بما يتوافق مع متطلبات الايزو 14000 .

ب– التخفيضات المتعلقة بأساس الضريبة (الوعاء): ويجب أن يتعلق الأمر بتخفيض الأوعية الضريبية للربح الضريبي لكل المؤسسات التي تدرج التكاليف البيئية في المحاسبة واعتبارها كأعباء قابلة للخصم من هذا الربح .

ج – التخفيضات المطبقة على مبلغ الضريبة .

3 – **نظـــام الاهتلاك المعجل:** يجب أن يطبق هذا النمط من الاهتلاك على كل المعدات والتجهيزات المقتناة من طرف المؤسسة التي تتوافق مع معايير السلامة البيئية ولا تساهم في التلوث .

4 –**إمكانية ترحيل الخسارة إلى السنوات اللاحقة** : في هذا الإطار يجب أن تعطى للمؤسسة إمكانية ترحيل الخسائر المسجلة إلى السنوات اللاحقة دون تحديد الإطار الزمني لها .

ولذلك فان الحوافز المرتبطة بالزمن ومن أهمها التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة والدعم ا لمالي المباشر والاستقطاعات الضريبية يمكن أن تجعل من نموذج المخاطرة / العائد لاستثمارات الطاقة المتجددة أكثر جاذبية ، ويمكن تحسين مثل هذه الحوافز عن طريق نظم مقايضة الانبعاث أو الضرائب التي تعكس الكلفة الاجتماعية الكلية للإشارة إن الحوافز الضريبية يمكن إن تستهدف إما استهلاك أو إنتاج السلع أو الخدمات فعلى سبيل المثال وضعت عدد من البلديات الهندية نظام الخصم من ضريبة الأملاك لمستخدمي سخانات المياه التي تشغل بواسطة الطاقة الشمسية .

الخاتمة

لقد تناولنا في هذه الدراسة الدور الجديد الهام الذي يمكن أن تلعبه الدولة الحديثة في إطار تجسيد وظائفها من اجل تبني الإستراتجية المالية الخضراء البديلة ضمن مسار الاقتصاد الأخضر وهذا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وقد تم التركز بالدرجة الأولى على الضرائب الخضراء وتقديم الإعانات كأدوات سيادية في يد الدولة ، مع ضرورة التوظيف الرشيد للفوائض المالية النفطية في مجالات عديدة . أخذا بعين الاعتبار الشروط الأخرى المكملة لنجاح الإستراتجية الخضراء وهي تعد كتوصيات إضافية تأتي استكمالا للمقترحات المدرجة ضمن ملامح الإطار التصوري لآفاق تطبيق إستراتجية تنفيذ الطاقات البديلة .

الاقتراحات

إن تحقيق أهداف الإستراتجية الخضراء يجب أن يترافق مع الشروط المكملة التي تساير تنفيذ هذه الإستراتجية لعل أهمها :**(31)**

1 – مشاركة القطاع الخاص وتمكينه من تنويع أنشطته مع تحفيزه للاستثمار القوي في مجال الأنشطة الخضراء ، وفي هذا الإطار يجب على الدولة إرساء قواعد في كيفية التعامل مع هذا القطاع من خلال وضع رزنامة تقييميه وفق مؤشرات قابلة للقياس .

2 –تعزيز دور المجتمع المدني لأنه قد تبين إن إرساء قواعد الاقتصاد الأخضر لا تتم إلا من خلال رؤية جماعية وتشجيع الإبداع واستقطاب الدعم من نختلف عناصر المجتمع ، ومنها الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الإنمائية والمالية المتعددة الإطراف والمستهلكين .

3 –تسريع التكامل الإقليمي وإنشاء مناطق للتجارة الحرة لان توسيع القاعدة الصناعية يتطلب وجود أسواق مشتركة ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال إقامة مناطق للتجارة الحرة تمهيدا للتكامل الاقتصادي ، ومن بين أهم مشاريع الاقتصاد الأخضر التي تسرع التكامل الاقليمى العربي تلك المشاريع المرتبطة بالطاقة الجديدة والمتجددة وشبكات البحث والابتكار .

4 – تثمين البحوث العلمية البيئية باعتبارها عملا أساسيا في مكافحة التدهور البيئي لأنه ببساطة يمكن تحويل لمؤشرات الأساسية للبحوث العلمية إلى مدخلات ومخرجات ، ولا يمكن أن تكون هذه الأبحاث فعالة إلا عن طريق استحثاث قواعد معلومات علمية وجعلها في متناول الباحثين .**(34)**

5 – دمج البيئة في المناهج الدراسية وتقوية الإعلام البيئي وهذا لمن شانه أن ينمي الثقافة البيئية منذ المراحل الأولى للتعليم تماشيا مع الإعلام البيئي القوي وفق المنشورات والوسائط الإعلامية المختلفة .

المراجع والهوامش :

1 – صالح صالحي ،دورا لدولة في الحياة الاقتصادية ،منشورات مخبر الشراكة والإستثمار الصغيرة والمتوسطة في القضاء الأورومغاربي ،جامعة سطيف 2006،ص:457.

2– سعد طه علام ، التنمية والدولة ،دار طيبة للنشر والتوزيع ،مصر 2003 ،ص 65،66.

3– صالح صالحي ،دورا لدولة في الحياة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 459، 460.

4– صالح صالحي المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي– دار الفجر للنشر والتوزيع–القاهرة–مصر 2006 ص:148.

5– محمود عبد الكريم إرشيد ،النشاط الاقتصادي الإسلامي وأثر القيم والأخلاق فيه، دار الكتب العلمية بيروت 2008،ص 370.

6– فرانسيس فوكو ياما، بناء الدولة ،ترجمة مجاب الإمام ،دار العبيكان ،المملكة العربية السعودية، 2007 ،ص : 66

7– محمود عبد الكريم إرشيد ،النشاط الاقتصادي الإسلامي وأثر القيم والأخلاق فيه، دار الكتب العلمية بيروت 2008،ص 370.

8– محمود عبد الكريم إرشيد ،النشاط الاقتصادي الإسلامي و اثر القيم والأخلاق فيه ، دار الكتب العلمية ،الأردن 2008،ص : 365.

9– صالح صالحي ،مكانة مؤسسة الحسبة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في القضاء على الفساد لاقتصادي ،المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ،جامعة أم القرى، مكة المكرمة ،ماي 2005.

10– صالح صالحي ،دورا لدولة في الحياة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص : 468

11– محضير بن محمد، العولمة والواقع الجديد ،دار الكتاب المصري ،القاهرة، 2004 ،ص : 134.

12- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تقرير نحو اقتصاد اخضر ، مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ، 2011 ص : 3.

13- Kenneth .Back Lund , Onthe role of green taxes in social accounting , Environment and resource economics .15 33.50 2003 ; Kluwer academic publishers ,Netherlands.2003

14- المملكة الأردنية الهاشمية ، التقرير النهائي ، دراسة آليات تحضير القطاع المالي في الأردن لتوسيع نطاق تمويل الاستثمار الأخضر ، ماي 2013 .

15- مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس " التنمية المستدامة و العمل اللائق و الوظائف الخضراء مكتب العمل الدولي " جنيف ، سويسرا ، 2013/2012.

16- منور اوسرير ، محمد حمو ، الاقتصاد البيئي ، دار الخلدونية ، الجزائر 2010 ، ص: 180 .

17- كمال رزيق ، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2005.

18- سعيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب العشماوي ، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، مصر 2007، ص :429.

19- تقرير التنمية البشرية 2007/ 2008 : ص 116و117.

20- عبد المجيد قدي ،دراسات في علم الضرائب ،دار جرير ، الأردن ، 2011 ، ص :172

21- محمد حلمي محمد طعمة ، دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة ، مطبعة العمرانية ، مصر 2001 ص :24.

22- فارس مسدور ، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية ، مجلة الباحث العدد 07/ 2009-2010 ، جامعة ورقلة ن الجزائر ، ص: 349

23- Jean –Philippe , Une fiscalité négative : les subventions nuisibles a l'environnement ,Finance Publique N^0 114 ,L.G.D.J ,France 2011 , p : 34-35 .

24- وزارة الداخلية ، الإمارات العربية المتحدة ،تطبيق الإستراتجية الخضراء -www.moi.gov.ae تاريخ الاطلاع يوم 2014/12/6 .

25- التقرير الخامس ، مكتب العمل الدولي ، جنيف ، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء ،مؤتمر العمل الدولي ، الدورة 102 ، 2013 ، ص : 22

26- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر ، الأمم المتحدة ، 2011.

27- التقرير الخامس ، مكتب العمل الدولي ، جنيف ، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء ،مؤتمر العمل الدولي ، الدورة 102 ، 2013 ، ص : 18.

28- صالح صالحي ، التنمية الشاملة والمستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر ،، الملتقى الدولي – التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة – جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر 2008 ، ص : 867.

29– علقمة مليكة، كتاف شافية ، الإستراتجية البديلة لاستغلال ثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة ، الملتقى الدولي – التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة – جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر 2008 ، ص : 826 .

30– عن تقرير الأمم المتحدة للبيئة ، نحو اقتصاد اخضر عن تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، 2011

31– عبد المجيد قدي،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،مرجع سابق ص :173.

32- سعيد عبدالعزيز عثمان،النظم الضريبية،مدخل تحليلي مقارن مرجع سابق،ص:97.

33- ليزا ه. نيوتن ، ترجمة ايهاب عبد الرحيم محمد ، نحو شركات خضراء ، علم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 2006 ، ص: 196.

34– اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر ، الأمم المتحدة ، 2011. بتصرف من الباحث .

35– المنتدى العربي للبيئة والتنمية ، التقرير السنوي لسنة 2008

36– Eurostat : Taxation trends in the European Union , European commission , 2013

37– Marc Leroy, Essai de sociologie de réforme fiscal ;Regards Croisés sur le System fiscal, L'harmattan ,France,2005,.

أهم المواقع الالكترونية :

- **www.arab-api.org**
- **www.afedonline.org**
- **www.eurostat.ec.europa.eu**
- www.escwa.un.org